

# **الرئيس الأسد يصدر قانوناً يجيز تأسيس شركات مساهمة مغفلة مشتركة في القطاع الزراعي قيمة مضافة كبيرة على القطاع الزراعي**

وزير الزراعة لـ«الوطن»: الاستفادة من أموال القطاع الخاص في التنمية الزراعية

تعين المدير العام للشركة من مجلس الإدارة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، لا يجوز للمدير العام الجمع بين عمله وبين رئاسته أو عضوية مجلس الإدارة.

وفي المادة العاشرة جاء ما يلى: يضع مجلس الإدارة النظام الأساسي للشركة بناء على اقتراح جهة القطاع العام المختصة المساهمة، والنظام المالي لها بناءً على اقتراح وزارة المالية.

- استثناءً من أحكام القانون رقم ٢٠٠٤ لعام ٥٦ «<sup>١</sup>» وتعديلاته، وقانون العمل رقم ٢٠١٠ «<sup>٢</sup>» لعام ١٧ وتعديلاته، يضع مجلس الإدارة نظام العاملين وسائر الأنظمة المتعلقة بعمل الشركة.

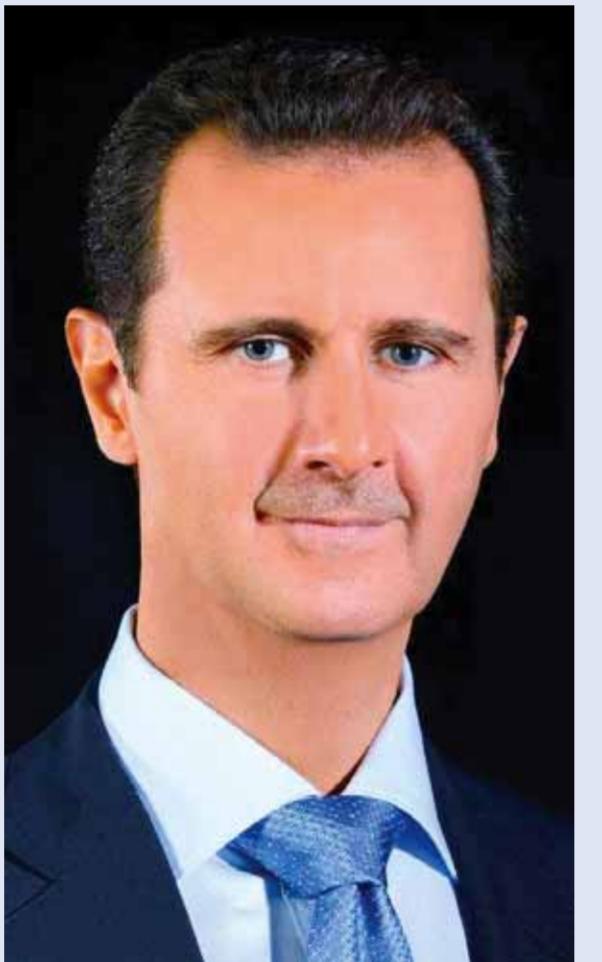
وتصدر الأنظمة المنصوص عليها في هذه المادة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

المادة الحادية عشرة: في حال تملك الشركة، أو استثمارها أرضاً زراعية، تراعي الحقوق المكتسبة بموجب القوانين النافذة قبل نفاذ هذا القانون للمزارعين والعمال الزراعيين الذين كانوا يستثمرونها.

جميع احتياجات مشروعاتها ومنشآتها من آلات وأليات ومعدات وسيارات العمل غير السياحية والتجهيزات وغيرها من المواد الازمة لإقامة مشروعاتها، وجميع المواد الازمة لتشغيل مشآتها.

كما تعفي المستوردات المشار إليها في البند «١» من الفقرة (أ) من هذه المادة من كل الضرائب والرسوم المالية ورسوم الإدارية المحلية والجماركية وغيرها، شريطة عدم إدخالها إلى السوق المحلية بقصد بيعها، وفي حال تخلي الشركة عن هذه المستوردات بعد استعمالها يكون ذلك للجهات العامة فقط وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، بعدأخذ موافقة المديرية العامة للجمارك، واستيفاء كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى.

ونذكر المرسوم في المادة السابعة: تعفي أصحاب الشركة وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها وكل أوجه نشاطها في مجال عملها من كل الضرائب والرسوم مما كان نوعها وطبيعتها، وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ أول



في قوانين الإصلاح الزراعي وقانون الملكية الزراعية، يحدد الحد الأقصى للملكية كل مساهem مع زوجة أو أزواجه وأولاده القصر «<sup>٥</sup> بالملة» خمسة بالمئة من أسهم رأسمال الشركة.

وجاء في المادة الرابعة: تعد الشركات المشار إليها في هذا القانون من أشخاص القانون الخاص، ولا تسري عليها الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام، مهما كانت نسبة مساهمة الدولة فيها.

أما المادة الخامسة فقد أكدت أنه يحق للشركة، استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتنقييد الاستيراد، ومن أحكام أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ، أن تستورد وبصورة مباشرة، مستفيدة من أحكام المادة «<sup>٧</sup>».

ومن المقتضيات المدنية

القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الزراعية المنشورة من الدولة.

وجاء في المادة الثانية: تسهم الدولة بمثابة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالشركات المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون بمقدمات عينية بنسبة لا تقل عن (٢٥ بالملة) خمسة وعشرين بالمئة من رأسمالها، ويجب ألا يقل رأسمال الشركة عن (٥٠ مليون ل.س) خمسين مليار ليرة سورية، وطرح الأسهم التي تقipis عن مساهمة القطاع العام المحددة في قرار تأسيس الشركة على الاكتتاب العام، ويجوز لجهات القطاع العام المتخصصة أن تغطي الأسهم التي لم يتم الاكتتاب عليها.

وفي المادة الثالثة ذكر الرسوم أنه مع مراعاة حدود الملكية

# إعفاء الشركات من كل الضرائب والرسوم المالية والإدارة المحلية عند الاستيراد

# على الشركات المؤسسة وفق أحكام المرسوم القديم تعديل أوضاعها وفق القانون الجديد خلال ستة أشهر

تعين المدير العام للشركة من مجلس الإدارة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء، لا يجوز للمدير العام الجمع بين عمله وبين رئاسته أو عضوية مجلس الإدارة.

وفي المادة العاشرة جاء ما يلى: يضع مجلس الإدارة النظام الأساسي للشركة بناء على اقتراح جهة القطاع العام المختصة المساهمة، والنظام المالي لها بناءً على اقتراح وزارة المالية.

- استثناءً من أحكام القانون رقم ٢٠٠٤ لعام ٥٦ «<sup>١</sup>» وتعديلاته، وقانون العمل رقم ٢٠١٠ «<sup>٢</sup>» لعام ١٧ وتعديلاته، يضع مجلس الإدارة نظام العاملين وسائر الأنظمة المتعلقة بعمل الشركة.

وتصدر الأنظمة المنصوص عليها في هذه المادة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

المادة الحادية عشرة: في حال تملك الشركة، أو استثمارها أرضاً زراعية، تراعي الحقوق المكتسبة بموجب القوانين النافذة قبل نفاذ هذا القانون للمزارعين والعمال الزراعيين الذين كانوا يستثمرونها.

جميع احتياجات مشروعاتها ومنشآتها من آلات وأليات ومعدات وسيارات العمل غير السياحية والتجهيزات وغيرها من المواد الازمة لإقامة مشروعاتها، وجميع المواد الازمة لتشغيل مشآتها.

كما تعفي المستوردات المشار إليها في البند «١» من الفقرة (أ) من هذه المادة من كل الضرائب والرسوم المالية ورسوم الإدارية المحلية والجماركية وغيرها، شريطة عدم إدخالها إلى السوق المحلية بقصد بيعها، وفي حال تخلي الشركة عن هذه المستوردات بعد استعمالها يكون ذلك للجهات العامة فقط وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، بعدأخذ موافقة المديرية العامة للجمارك، واستيفاء كل الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى.

ونذكر المرسوم في المادة السابعة: تعفي أصحاب الشركة وأموالها وأرباحها وتوزيعاتها وكل أوجه نشاطها في مجال عملها من كل الضرائب والرسوم مما كان نوعها وطبيعتها، وذلك للسنوات السبع الأولى من تاريخ أول

في قوانين الإصلاح الزراعي وقانون الملكية الزراعية، يحدد الحد الأقصى للملكية كل مساهem مع زوجة أو أزواجه وأولاده القصر «<sup>٥</sup> بالملة» خمسة بالمئة من أسهم رأسمال الشركة.

وجاء في المادة الرابعة: تعد الشركات المشار إليها في هذا القانون من أشخاص القانون الخاص، ولا تسري عليها الأحكام والقيود الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بشركات القطاع العام، مهما كانت نسبة مساهمة الدولة فيها.

أما المادة الخامسة فقد أكدت أنه يحق للشركة، استثناء من أحكام وقف ومنع وحصر وتنقييد الاستيراد، ومن أحكام أنظمة القطع والاستيراد المباشر من بلد المنشأ، أن تستورد وبصورة مباشرة، مستفيدة من أحكام المادة «<sup>٦</sup>».

ومن المقتضيات المدنية

القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الزراعية المنشورة من الدولة.

وجاء في المادة الثانية: تسهم الدولة بمثابة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالشركات المشار إليها في المادة (١) من هذا القانون بمقدمات عينية بنسبة لا تقل عن (٢٥ بالملة) خمسة وعشرين بالمئة من رأسمالها، ويجب ألا يقل رأسمال الشركة عن (٥٠ مليون ل.س) خمسين مليار ليرة سورية، وطرح الأسهم التي تقipis عن مساهمة القطاع العام المحددة في قرار تأسيس الشركة على الاكتتاب العام، ويجوز لجهات القطاع العام المتخصصة أن تغطي الأسهم التي لم يتم الاكتتاب عليها.

وفي المادة الثالثة ذكر الرسوم أنه مع مراعاة حدود الملكية

هناك اتجاه معاكبة الخطط الزراعية للأهداف الإنمائية وتشجيع الشركات العاملة في القطاع الزراعي ومنحها مرونة أكثر لتنفيذ نشاطاتها، أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مغلفة مشتركة تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبناء عليه يلغى العمل بالرسوم التشريعية رقم ١٠ لعام ١٩٨٦.

وزير الزراعة محمد حسان قطنا أكد لـ«الوطن» أن إصدار القانون رقم (٤٠) لعام ٢٠٢٣، له قيمة مضافة كبيرة على القطاع الزراعي، موضحا أنه ومن خلال الإنجازات التي تم تحقيقها سابقاً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولمواكبة الخطط الزراعية والأهداف الإنمائية، وتشجيع الشركات العاملة بهذا القطاع، وتبسيط الإجراءات وإعطائهما مرونة أكثر لتنفيذ نشاطاتها لتحقيق الغاية المرجوة من تأسيسها،

**يظهر أن الأكثر تضرراً من التضخم ه**

وأكَدَ المهندس عربوس أهمية توجيه الإنفاق في موازنة عام ٢٠٢٤ لتحقيق أهداف محددة وواضحة في الوزارات والجهات المرتبطة بها والمتابعة المستمرة على أرض الواقع لإنجاز مشروعات تحقق قيمة مضافة من النواحي الاقتصادية والخدمية والتنموية، لافتاً إلى أهمية التعامل يابانية مع طروحات الاتحادات والنقابات والفعاليات الاقتصادية وتعزيز التنسيق معها فيما يخص تأمين متطلبات العملية الإنتاجية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة المتابعة المكثفة للآليات وسيارات النقل العام وضبط حالات التلاعب بأجهزة التتبع وإحالة المخالفين إلى القضاء، وشدد على تقديم كل التسهيلات لتأمين المازوت الزراعي اللازم للخطة الزراعية، لافتاً إلى أهمية أن تتشكل بداية العام القادم نقطه دفع جديدة للعمل الحكومي على كل المستويات الخدمية والتنموية والاقتصادية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

الأسيوخية أمس، أهمية القانون، حراج والأراضي، نزوة الحراجية، بعية تنفيذ بنود منه في الحفاظ وفرض العقوبات، ات والإجراءات، يب والتوسط طاقة الكهربائية، التعليمية وإعادة ططة مدروسة مع ة عامة والبرامج كيد على المضي طاقة الكهربائية، سى.

# **الحكومة تدرس خياراتها لتحسين الكهرباء تخصيص مازوت القطاع العام المتوافق من العطلة لمازوت التدفئة**



ووافق المجلس على تخصيص كميات المتوفرة من احتياجات القطاع العام للطلعة إلى مازوت التدفئة، كما وافق اتفاقية لوزارة النفط والثروة المعدنية على التعاقد مع شركات الإنشاءات العامة لإنتاج ١٠ آلاف طن من الفوسفات يومياً بهدف زيادة الإنتاج من وتأمين الاحتياجات المحلية وتصديرها الخامسة.

وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي الذي يدمج الشركة العربية لصناعة الأخشاب المؤسسة العامة للصناعات التقنية الاستفادة من البنية التحتية لشركة الأولى وإنشاء خطوط لإنتاج الخشب المركب بآلات التلاعيب وأجهزة التتبع وإحالة المخالفين إلى القضاء، وشدد على تقديم كل التسهيلات لتأمين المازوت الزراعي اللازم للخطة الزراعية، بالمتانة والعازلية ومقاومة الحرائق والجوية.

ووافق مجلس الوزراء خلال الجلسة على عدّة مشروعات الاستثمارية والخدمية ذات الأهمية قطاعات عدة.

وأكّد المهندس عرنوس أهمية توجيه الإنفاق في موازنة عام ٢٠٢٤ لتحقيق أهداف محددة واضحة في الوزارات والجهات المرتبطة بها والمتابعة المستمرة على أرض الواقع لإنجاز مشروعات تحقق قيمة مضافة من النواحي الاقتصادية والخدمية والتنموية، لافتاً إلى أهمية التعامل بياجابة مع طروحات الاتجاهات والنقابات والفعاليات الاقتصادية وتعزيز التنسيق معها فيما يخص تأمين متطلبات العملية الإنتاجية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى ضرورة المتابعة المكثفة للآليات وسيارات النقل العام وضبط حالات التلاعيب بأجهزة التتبع وإحالة المخالفين إلى القضاء، وشدد على تقديم كل التسهيلات لتأمين المازوت الزراعي اللازم للخطة الزراعية، لاكتفاء بـ٣٥٪ من المحطات وفق خطة درورة مع تأهيل العديد من المحطات.

وناقش المجلس حزمة من الخيارات والإجراءات الممكنة على المستوى القريب والمتوسط والإستراتيجي لتحسين واقع الطاقة الكهربائية وتأمين مستلزماتها من المشتقات النفطية وإعادة تأهيل العديد من المحطات وفق خطة درورة مع تحديد الدور المطلوب من كل جهة عامة والبرامج التنفيذية الالزامية، حيث تم التأكيد على المضي بخطوات عملية لتحسين واقع الطاقة الكهربائية كأولوية أساسية في العمل الحكومي.

للموظفين بشكل دائم بما ينبع من معدلات التضخم لكن المدة كانت تعتقد أن ذلك يزيد من التضخم في حين أن الأسعار المباشرة التي تسهم في تأثير التضخم هي إما الإنتاج التقديري لتمويل العجز في الميزانية أو الاستيراد من الخارج بمرتفعة.

وأضاف: إن ما يحدث لدى تضخم في التكاليف أو نسخة الكلفة بسبب استيراد الآلات ومستلزمات الإنتاج بأسعار أعلى من الأسعار العالمية يسبب ارتفاع نفقات الإنتاج التي فرضها الحصار والعقوبات على البلد ومنها تكاليف التحويلات المالية أو استيراد بعض المواد الخام بعدها أشخاص وعدم وجود من المنافسة تفرض استقرار الأسعار.

ويرى كعنان أن تصحيح زيادة الأجور ضرورة ويسعى التخفيف من الفروقات في الثروة بالعموم ويسمح باستقرار الدخل المحدود من ذي الميزانية.

التي تؤثر من خلالها الزيادات غير المتجانسة في أسعار السلع المختلفة على الأفراد بشكل مختلف وذلك وفق سلة استهلاك كل منهم.

ويوضح التقرير أن الطبيعة غير المتوقعة والتصور المؤقت لصدمة التضخم في هذه الفترة بالذات يتواافق بشكل وثيق مع ميزانيات الأسر، بين التقرير أن التضخم يؤثر على كل القطاعات والأسر ويشمل مختلف الفئات الاقتصادية ومصادر الدخل المتنوعة ولكن ليس بهذه الطريقة للأفراد البالغون منتصف العمر بل كبار السن هم أكثر المعانين نتيجة التضخم الحاصل، حيث فقدت معاشاتهم التقاعدية وودائعهم ومدخراتهم ضمن ميزانيات الأسر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخبراء الاقتصادي الدكتور علي كعنان أن أكثر المتضررين من التضخم هم من يعملون لقاء أجور محددة ومتناهية ومنهم الموظفون في الجهات العامة في حين استطاع التجار والباعة والصناعيون خلال السنوات الماضية مواكبة ارتفاع معدلات التضخم وأنه كان لابد من زيادة الأجور

المتعلقة على كبار السن والأطفال تعتبر أكثر المعنيين نتيجة المرحلة الاقتصادية الراهنة، وكذلك هي من يعتبر أفراداً من أصحاب الدخل المحدود مع عدم وجود مصدر آخر للدخل والثروة.

و حول التأثير المغير للتضخم على ميزانيات الأسر، بين التقرير أن التضخم يؤثر على كل القطاعات والأسر ويشمل مختلف الفئات الاقتصادية ومصادر الدخل للجميع، وتؤدي الاختلافات في تكوين الثروة أو الرواتب أو أنماط الاستهلاك إلى نتائج مؤثر من خلالها التضخم على عدم المساواة في الثروات ضمن ميزانيات الأسر.

واعتبر التقرير من خلال دراسة الاقتصادي الدكتور علي كعنان أنه هناك فوارق كبيرة تتأثر تحدد عن طريقها كيفية تأثير التضخم على عدم المساواة في الثروة وهي قناة الثروة ومن خلالها يعيّد التضخم توزيعها من المقرضين إلى المقرضين. وقناة الدخل ويعمل من خلالها التضخم على خفض القيمة الحقيقة للأجور والمزايا الثابتة. وقناة الاستهلاك على مصرف سوريا المركزي في تقريره الدوري حول الأسواق أن تأثير التضخم ومستويات الأسعار المرتفعة بين الأفراد والشركات والمؤسسات متباينة، إلا أن الجميع تأثر بشكل كبير بذلك وإن كان بحسب متباينة، وتعتبر قناة الدخل أكثر القنوات المتضررة في الاقتصاد السوري باعتبار أن الدخل الحقيقي، وخاصة لشرحة العاملين انخفض لمستويات متدينة على الرغم من الارتفاعات الاسمية عليه، وتلتها قناة الاستهلاك حيث ارتفعت أسعار السلع بمعدلات غير مسبوقة وغير متباينة إثر التضخم القائم وتوقعات التضخم المستقبلي، وتأثرت السلع الأساسية حيث ارتفعت أسعار السلع بمعدلات غير مسبوقة لأنها ضعيفة لنتائج التضخم السلبية على مستوى هذه القناة باعتبار أن سلل الاستهلاك متباينة بحسب كبريه بين الأسر مع وجود بعض المميزات المتعلقة بمنطع كل أسرة والمتوسط العمري لأفرادها، فالأس

# فوق الطاولة

## هنري الحمدان

هني الحمدان

لا شك أن استيراد أي سلعة من الخارج، من الممكن أن تتنـ محلياً، بمزالة فرصة ضائعة على الاقتصاد الوطني، حـ إذا كانت معتمدة على مكونات مستوردة، وخاصة أن تصنـ هذه السلعة داخل البلاد من شأنه أن يوفر الكثير من فـ

لا شك أن استيراد أي سلعة من الخارج، من الممكن أن تتشكل بمنزلة فرصة ضاغطة على الاقتصاد الوطني، فإذا كانت معتمدة على مكونات مستوردة، وخاصة أن تصنف هذه السلعة داخل البلاد من شأنه أن يوفر الكثير من فراغ العمل، وسد حاجة السوق من هذا المنتج، ويتوفر أيضاً العمالة المستخدمة في استيراد هذا المنتج أو ذاك، خلا-

المساهمة في زيادة الناتج القومي.  
فالبيوم تتسابق الدول لتعزيز إنتاجها لكل الأصناف ولل الاحتياجات المختلفة، بوقت صارت أخرى تتفنن في إكس المزيد من أسواق بدان لم تكن بحسباتها بل أصبحت ساحة تصريف كبيرة. ومن هنا التفكير بكيفية التو لصناعة كل ما يلزم الأسواق، ضرورة في عالم اليوم الذي يشهد تغيرات متسارعة وطلبات قوية.. هل فكرت الجه المعنيه يا ترى بخيار امكانية سد كل النواقص وما ي استيراده واستبداله بالإنتاج المحلي..؟ أم سنبقى رهناً للتوريدات وما يأتينا من صناعة الآخر لعقود قادمة أيضاً.. ما ذكرته ينطبق على الكثير من السلع والمنتجات، ونخ من هذه المنتجات في هذا الحيز صناعات كالزيوت من والسكر وصناعات مواد التجميل والعطور التي تهم كل سيد على هذا الكوب، وبالاخص بعد توسعات لعمليات تجمي السيدات وما تحتاج من متممات ومواد جلها مستوردة الخارج، وليس هنا بوارد الحصر لصناعة أو مادة تشتهر فرصة ضائعة على النمو الاقتصادي، فهناك مواد كثيرة تدخل تهريباً واستيراداً، ما إن تقييت لها الظروف وسارة الحكومة إلى دعم المنتج عندها قد يستطيع المنتج المحلي تصنيعها لا محالة، اليوم وصل حجم إنفاق ما يخرج عملاً ثمناً لمستحضرات وسلع ومواد يتم استيرادها الخارج أرقاماً كبيرة جداً، قد تصل إلى ملايين الدولار على جميع أنواع المستحضرات والسلع سنوياً، ففأتو الاستيراد من الخارج إلى تضاعف ملحوظة، في ظل تراجع كميات الإنتاج وفقدان صناعات محلية أمام موجات التضخم والغلاء، وإذا ما استمر هذا الحال فإن الحاجة ستتضاعف مستقبلاً وتحول إلى مستوردين لكل السلع ليست الجانتيل كل الأساسيةات، وهنا فعلى راسم السياسات الصناعية

ووضع نظائرات لدخول صناعات رديمة ومتعددة، وإطلاق القطاع الخاص وتشجيعه ودعمه من جانب الحكومة ليضيئ روؤس أمواله في إنتاج صناعات يحتاجها السوق المحلي ذلك يقلل من استيراد المنتجات المماطلة ويقلل فاتورة خسائص احتياجات السوق وبذلك تقلل من ضياع قوات الفرد الخسائية وتتحول إلى قنوات داعمة للاقتصاد الوطني.

لا يختلف اثنان أن المتغيرات على كل الساحات تدفع التوجه من اليوم قبل الغد لاستغلال كل الفرص وتوسيع المظلة الإنتاجية، ومعرفة ماهي المواد المستحضر التي يستقطبها السوق من الخارج ليتم تصنيعها محلياً أمكن ذلك.. فما يتعلق باستغلال الفرص الضائعة في هذا القطاع ضرورة اليوم، الذي إذا ما أحسن استثماره، له الأهم بعائد جيد على البلاد، وخاصة إذا كان الإنتاج ليصل مخصوصاً فقط لاستهلاك المحلي، وهذا أمر ليس صعباً ولن يستحيل، وليس في حاجة إلى تكنولوجيا معقدة، فهو إن الكائن المتعارف عليه من الممكن تطويرها من خلال الاستعانت بالخبراء المتخصصين في هذا المجال، كما أن هذه بعض الوصفات التراشية، من الممكن إعدادها مع إضفاء على الطابع العصري، وتقليفها بشكل جيد، وإطلاق اسم تجاري رائج عليها مثل غيرها من المنتجات، ولكن لكي ننجح في إعطاء صناعة قوية، من الضوري دراسة السوق بشكل جيد ومعرفة ذوق المستهلك، ووضع خطة شاملة جامعة مانعة للتلوّن في هذا إنتاج صناعات عليها طلب على الدى المتوسط والقريب والبعيد، فلا يوجد شيء من الممكن أن يتحقق ما

ولكن الأهم الذي ينقصنا في صناعاتنا عدم الوصول لصناعة قوية لها نكها وسمعتها الواسعة، صناعة متنوعة هـ الصناعة هي صناعة «براند» وهي الصناعة ذات القوة والتعزز سمعة بعلها وتتميز بالعديد من الصفات، على أن تتسويتها بشكل جيد، ومن الضروري تحقيق المعاملة الصعبة التي تتمثل في الجودة مع السعر المنافس، ومن ثم فلن تحلينا لك سوى النجاح والانتشار، بصورة كبيرة وواسع النطاق.. فالصناعة وحدها هي القادرة على تنوع مصادر الدخل، وتحقيق التقدم، وهذا لن يحدث إلا من خلال استغلال كل الفرص الاستثمارية الواعدة، حتى لا تكون هناك فرصة ضائعة على البلاد!!